



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2014 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 01 جمادى الأولى 1435

الموافق 03 مارس 2014

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 04 جمادى الأولى 1435

الموافق 06 مارس 2014

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

(1) إفتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2014؛

(2) تثبيت عضوية عضو جديد.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 01 جمادى الأولى 1435

الموافق 03 مارس 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا

أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً، وأشكركم على
مشاركتكم إيانا هذه المناسبة البرلمانية الهامة، التي كالعادة
نعطي فيها إشارة انطلاق أشغال دورتنا.
أيتها السيدات، أيها السادة،
لقد عودنا أنفسنا في مثل هذه المناسبة على إطلاعكم
على مضمون جدول أعمال الدورة، وعلى مشاريع

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة 118 من الدستور،
والمادة 05 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ أدعوكم إلى
سماع مراسيم افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2014.

مراسيم الإفتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الربيع
العادية لسنة 2014 بمجلس الأمة.
وكما جرت به العادة، تقتضي المناسبة إلقاء بعض
الكلمات، وفيها أقول:
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على

مؤسسات الدولة وهيئاتها الدستورية أو ثوابتها الوطنية. زميلاتي، زملائي،
إن الانتخاب حق وواجب ينبغي على كل جزائرية وجزائري تأديته، وإن العزوف عنه هو إخلال بروح المواطنة، وتغييب للوعي السياسي الذي يفترض توفره في الممارسة الديمقراطية.
لكن ما نلاحظه - للأسف - هذه الأيام هو أن طروحات بعض الأطراف وبعض الأشخاص وبعض التيارات نراها كثيراً ما تلجأ إلى تعميم خطابات اليأس والإحباط أو اللامبالاة لدى المواطن، تحاول دفعه لأن يقف من العملية الانتخابية موقفاً سلبياً وتسعى إلى إقناعه بالعزوف عن القيام بواجبه الانتخابي.
إننا بقدر ما نتأسف لهذه المواقف فإننا نحذر من تبعات مثل هذه الدعوات لما لها من آثار سلبية معروفة عشنا تبعاتها بالماضي.
أيها السيدات، أيها السادة،
وعلى الصعيد التشريعي، فسندرس خلال الدورة عشرة مشاريع قانونية أودعتها الحكومة أو هي تنوي إيداعها أمام مكتب المجلس الشعبي الوطني.
وفي هذا الإطار، فمن المرتقب أن يناقش ويحدد أعضاء مجلس الأمة الموقف من مشاريع قوانين ذات طبيعة اجتماعية مهنية، وثقافية تأتي لتنظيم قطاعات ما انفك التطور الذي يعرفه مجتمعنا يفرضه عليها.
وهكذا، وفيما يتعلق بمشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بمكافحة التهريب، فإن التعديلات التي جاء بها مشروع القانون ستسمح بانتهاج تدابير أكثر صرامة في الردع وأساليب أكثر نجاعة للتصدي لهذه الآفة الخطيرة.
أما مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، فإنه يأتي لتدارك الثغرات والنقائص في هذا القطاع بهدف مواكبة التغيرات التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.
بخصوص مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، فإنه يهدف إلى تهيئة الأسس القانونية التي تمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توفير الكتاب وإيصاله للقارئ، وهو جاء للتكفل بمختلف الجوانب المتعلقة بالكتاب من طبع ونشر وتوزيع.
وبشأن مشروع القانون المتعلق بالتعاضدات الاجتماعية

النصوص القانونية التي نكون قد اتفقنا مع الحكومة على إدراجها ضمن جدول أعمال دورتنا.
وفي المناسبة ذاتها عوّدتُ نفسي وإياكم، سيداتي سادتي، على التطرق بالتعليق حيناً والتعقيب حيناً آخر، على مستجدات الساحة الوطنية بكل ما يجري فيها من أحداث وما يرافقها من تطورات.
وفي هذه المرة لن أشذ عن القاعدة، غير أنني وبالنظر إلى كون دورتنا تجري فعاليتها في ظل ظروف خاصة واستثنائية، فإن مكانة العمل التشريعي - وإن كان سيحتل الحيز الخاص به - إلا أنه لن يحتل مكانة صدارة العمل في حجم نشاطنا خلال الدورة.
إذ خلال الفترة ستركز جهد أعضاء مجلس الأمة الأكبر على إنجاح العملية الانتخابية، وفي هذا سوف يكون البرلمانيون - تأكيداً - من بين المحركين الأساسيين لنشاط الساحة السياسية، إذ سينتشرون عبر ولايات الوطن وسيتحركون بقوة من أجل الدفاع عن المرشح أو البرنامج السياسي الذي يفضلونه.
وبالطبع، فإن البرلمانيين الذين يعتبرون من الشخصيات الفاعلة الذين لديهم الدراية بكيفية تنظيم وسير العملية الانتخابية، وهم على بينة من مجريات الأمور سيكونون مؤهلين للمساهمة في تنشيط وإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام، والتعريف بحقيقة تطور البلاد والمنجزات التي تحققت فيها وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.
ولهذا فإن البرلمانيين سيكونون عناصر تأثير وتوجيه في الاتجاه الهادف إلى الارتقاء بالنقاش إلى المستويات المأمولة. وعليه، فإن ما هو مطلوب من البرلمانيين - في هذه الفترة تحديداً - هو المساهمة في تهدئة أجواء النقاشات عندما تتجاوز حدودها المعقولة.
إذن، بعد أسابيع قليلة ستنتقل الحملة الانتخابية، وهي وإن كانت مناسبة للتباري بين الأفكار والبرامج السياسية، فإنها أيضاً مناسبة لترسيخ الوعي الوطني ونشر الثقافة السياسية بين المواطنين.
صحيح أن الحملات الانتخابية في مثل هذه الظروف كثيراً ما تخرج عن الحدود المرسومة لها وقد تكون حادة في بعض الأحيان، ولكن ما هو مطلوب ألا يتجاوز نقاشها إطاره القانوني المعهود، وألا يكون مناسبة للبعض للتهجم على

المزيد من الرقابة على هذا القطاع الحيوي، كما ينتظر منه أيضاً أن يتبنى أساليب أكثر عصرية وأكثر ردعاً لمحاربة الجريمة بمختلف أنواعها على مستوى الجمارك.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فترة الحملة الانتخابية ستكون مناسبة لتعداد ما تحقق في مختلف المجالات وفيها تقدم الأرقام والإحصائيات، وليس عيباً - والمناسبة جد مواتية - أقول ليس عيباً التذكير ببعضها، لأن ما نلاحظه للأسف هذه الأيام هو أننا أصبحنا لا نكاد نسمع من يعدد الإيجابيات، حتى يخيل للواحد ألا شيء قد تحقق في البلاد طيلة الفترة، وهو ما لا يدخل في باب الموضوعية أو العقلانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بحلول موعد الاستحقاق الانتخابي القادم تدخل البلاد مرحلة جديدة بل أقول حاسمة، وفي مثل هذا الموعد عادة ما تكون الفرصة مواتية لتقييم الحصيلة وطرح الأسئلة، ولئن كانت الأحكام عديدة ومختلفة، إلا أن ما نلاحظه هذه الأيام هو أننا أصبحنا نسمع ونقرأ أموراً لا يقبلها العقل ولا المنطق.

إنها تصريحات وإشاعات يتم الترويج لها هذه الأيام ترمي إلى تسويد الصورة وتعميم اليأس بالتنكر المتعمد للحقيقة؛ أمام هذا الوضع لا يسعنا إلا إبداء الاستغراب والأسف، خاصة عندما يصدر عن بعض الأسماء المعروفة والأقلام التي كنا نتوقع منها أن تكون منحازة للموضوعية. وهنا نقول: هل يجوز لنا أن ننكر القفزات النوعية التي

حققتها البلاد وفي كافة الميادين، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ هل يجوز لنا أن نتنكر لكل ما قامت به البلاد في مجال المنشآت القاعدية؟ ألم تنجز البلاد مشاريع اجتماعية ضخمة استفاد منها أبناء الجزائر في مجال تحسين وضعيتها الاجتماعية؟ ألم يعرف قطاع السكن ثورة حقيقية؟ ألم يعرف قطاع التعليم العالمي بشتى أطواره قفزات نوعية؟

إننا نقول هذا وغيره، ولا نخشى من القول بأنه لا بد من تعداد المزيد من المكاسب وفي نفس الوقت لا نتردد في الإقرار بأن الممارسة قد تولد في بعض الحالات الوقوع في الخطأ أو في تسجيل النقائص في التنفيذ قد تقع في هذا القطاع أو ذلك، لكنها تبقى مع ذلك نقائص بالإمكان تداركها.

وإننا من باب الإنصاف والموضوعية نعتقد أن الواجب يقتضينا أيضاً التنويه بكافة الإنجازات المحققة وفي مختلف

فقد جاء ليستكمل برنامج إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التأمين، مما من شأنه أن يحدث تحسينات معتبرة ويفتح خيارات متعددة في مجال التقاعد.

بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالموارد البيولوجية، وهو ميدان حساس يتطلب تأطيره بقانون، ذلك أنه يفتقر لحد الآن لنصوص كافية تسييره. إن الموارد البيولوجية ببلادنا، التي هي متنوعة وعديدة، لا تعرف تشريعاً دقيقاً وشاملاً لعقلنة استغلالها بما يحمي مصالح بلادنا ويضمن حمايتها في المستقبل.

وفيما يتعلق بمشروع القانون المعدل والمتمم المتعلق بالمهنيين، فقد جاء لربط التكوين المهني بالتطور الذي يعرفه سوق العمل بما يجعله يستجيب أكثر لاحتياجاته النوعية والكمية.

كما ينتظر أن يتم خلال الدورة الربيعية هذه تسجيل مشاريع قوانين تخص قطاعات الشباب، الاقتصاد، والحالة المدنية، إلى جانب قطاع الجمارك.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن يحال على البرلمان مشروع القانون الذي طالما انتظره الشباب، والذي يخص قانون الخدمة الوطنية، ولا شك أن هذا القانون سيأتي للتكفل بالكثير من انشغالات الشباب بما يساير التغيرات التي يعرفها مجتمعنا أو التطورات التي تعرفها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولا اعتماد مرونة أكثر تسمح للشباب بأداء واجبه الوطني في أحسن الظروف.

وفي الجانب الاقتصادي، وبغية بعث حركية جديدة لإعطاء دفع أقوى للعجلة الإنتاجية وبعث تنافسية فيها، ينتظر أن يتم تسجيل مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد الحالة المدنية، التي أضحت من بين التحديات الكبيرة التي تواجه عمل البلديات وتسبب في ذات الوقت متاعب للمواطن، فإن مشروع القانون المرتقب للحالة المدنية سيدخل تعديلات تهدف إلى التكيف مع ضرورات رقمنة المصالح البلدية المكلفة بالحالة المدنية من جهة، والمحافظة على الهوية العائلية للأشخاص من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالجمارك فيتوقع منه أن يتضمن تعديلات، الغاية منها اعتماد مرونة أكبر في مجال التجارة الخارجية مع فرض

مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية وتنظيمات المجتمع المدني في ماي 2011.

أيتها السيدات، أيها السادة، إذا كان لنا أن نبدي، وبكل موضوعية، تقييمنا لما حققته البلاد خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الآن على الصعيد التشريعي، فإننا نقول إنها كانت محصلة ثرية وهامة، وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن هيئتنا قد رافقت وتفاعلت مع كل الخطوات الإصلاحية التي بادر بها رئيس الجمهورية، وهذا ما يبرر إسهابي في عرض حصيلة المجلس في مجال المنظومة التشريعية ناهيك عن آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة عبر مختلف الميكانيزمات المخولة لها قانوناً. طبعاً، من غير الممكن التذكير في هذه الكلمة بكل القوانين التي صادق عليها المجلس، لكن لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك الاستقرار والتوازن والتكامل المؤسسي الذي أفضت إليه المنظومة التشريعية التي ساهمت فيها بكل فخر مؤسستنا.

أيتها السيدات، أيها السادة، ما يجب تسجيله في باب جرد ما حققته البلاد في مختلف المجالات، يمكن التذكير بأمر عديدة لا يتسع المجال لذكرها كلها، فهناك وسائل الإعلام بجرأة تنتقد، والمجتمع المدني بحيوية ينشط، والأحزاب السياسية تُعتمد وتتحرك، وتلك هي جزائر اليوم بما تحياه من حركية وتفاعلات يومية يعرفها القريب والبعيد. إنها حقائق الواجب يقتضينا تسجيلها والإقرار بها والتنويه بكل من ساهم في تحقيقها؛ إنها حقائق يجب التذكير بها وقولها، وقولها الآن تحديداً حيث ترتفع الأصوات المتكررة للحقيقة للأسف.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن الأمر الذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا ونحن نقيم أوضاع البلاد، هو ألا ننسى بأننا من مدة قصيرة فقط بدأنا نتجاوز مرحلة الظروف الصعبة حيث كانت أسس الدولة مهددة بالانهيار، والوضع الاقتصادي في وضع شبه مشلول، حيث كان الاستقرار فيها غير ثابت، فهل يجوز لنا الآن وقد بدأنا نربط الصلة مع التنمية وننعم بفوائدها، الآن وقد أصبح الأمن والاستقرار حقيقة؟ هل يحق لنا بعد أن انتزعنا اعتراف الدول بنا كدولة أساسية في المنطقة، في هذا الوقت تحديداً، هل يُعقل السعي إلى إعطاء صورة معاكسة لتلك التي هي عليها حقيقة أوضاع بلادنا؟

المجالات، إنها حقاً إنجازات تدعو للاعتراز وهي ماثلة حقاً أمام أعيننا.

وعلى صعيد ملاءمة ومرافقة الترسانة التشريعية والقانونية للتطور الحاصل في مختلف الميادين فإن البرلمان بغرفتيه قد شارك منذ بداية سنة 2000 في تزويد البلاد بمنظومة تشريعية سايرت الحركية التي شهدتها البلاد في مجال تحديث أركان الدولة وتعزيز الاستقرار والتنمية الشاملة ومست كل القطاعات بفعل الحركية التي أحدثها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

بالفعل، فقد جاءت تلك المنظومة لتلبي الاحتياجات التنظيمية التي فرضتها وتيرة التنمية المتسارعة التي عرفتها البلاد، وفي ذات الوقت لتتكيف مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية، ولتواكب التطورات التي شهدتها الجزائر وفقاً للنهج الذي سطره السيد رئيس الجمهورية من أجل تحديث وعصرنة البلاد في مختلف المستويات.

وهكذا، وفي سياق النشاط التشريعي والرقابي المخول للمجلس، فإن مجلس الأمة يكون قد صادق خلال خمس عشرة سنة على 240 قانوناً، بين قانون عادي وعضوي، وتوجيهي (ولا يتسع المقام هنا لتفصيلها)، وأبدى تحفظه على ستة (06) مشاريع قوانين حيث اقتضى الأمر اللجوء لألية اللجنة المتساوية الأعضاء التي درست خمسة (05) منها، وسجل رفضاً كلياً لمشروع قانون واحد، وهو المتعلق بقانون الإشهار.

كما صادق مجلس الأمة، في إطار اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معاً، على التعديلين الدستوريين اللذين بادر بهما رئيس الجمهورية، والمتعلقين بدسترة الأمازيغية لغة وطنية وبترقية الحقوق السياسية للمرأة.

وفي الجانب الرقابي، ناقش أعضاء مجلس الأمة بكل جدية واهتمام سبعة (07) برامج حكومية، وثلاثة (03) مخططات عمل الحكومات المتعاقبة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، واستمعوا في مناسبتين إلى بيان عن السياسة العامة للحكومة؛ كل ذلك كان تجسيداً عملياً لتوجهات فخامة الرئيس من أجل التكامل والتعاون فيما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

وهنا يجب التذكير والتنويه على سبيل المثال لا الحصر، بقوانين الإصلاحات التي صادق عليها البرلمان توتيجاً لمسار المشاورات السياسية التي بادر بها السيد الرئيس

وذلك من أجل إثبات عضوية عضو جديد في مجلسنا؛ شكرا.

**إيقاف الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخمسين صباحا
واستئنافها على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. إذن، نستأنف أشغالنا لتثبيت عضوية زميل جديد لنا، وقد تم انتخابه عن ولاية سيدي بلعباس، خلفا للسيد إبراهيم بوتخيل، فهنيئا للسيد عمار طيب المنتخب الجديد، الذي أحيل ملفه على المجلس الدستوري، الذي بدوره أبدى رأيه في الموضوع؛ وعلى ضوء ذلك طلبنا من لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، دراسة الملف وقد فعلت، وأعدت تقريرا حول ذلك، فالكلمة - إذن - للسيد مقرر اللجنة المختصة لقراءة هذا التقرير، فليفضل مشكوراً.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية عضو جديد بمجلس الأمة.

بناء على إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في 17 فيفري 2014، تحت رقم 14/16، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، والمتضمنة إعلان المجلس الدستوري، قصد إثبات عضوية عضو جديد،

واستنادا إلى المادة 104 من الدستور، وطبقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم، لاسيما المواد 4، 17 و33 (الفقرة 2) منه، عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم الأحد 02 مارس 2014، برئاسة السيد عبد الرحمان يحيى، رئيس اللجنة،

أيتها الأخوات، أيها الإخوة، ونحن نطرح تلك الأسئلة، الواجب يقتضينا العودة بذاكرتنا إلى الوراء ومراجعة شريط الأحداث المؤلمة التي كنا نحياها، ونقارنها بما نحن عليه اليوم، حيث أصبحت تلك الأوضاع من قبيل الذكريات المزعجة التي لا نريد ولا نتمنى عودتها.

أيتها السيدات، أيها السادة، ونحن نتكلم عن التضحيات والجهود التي قدمت، الواجب يقتضينا التنويه بحكمة وحنكة الرجل الذي استطاع في كل مرة تجنيب البلاد العواصف، ونهيب بدرجة الوعي الذي تسلح به الشعب، ونشيد بجهود وتضحيات أفراد جيشنا الوطني ومصالح أمننا، والتي بفضلها استطعنا أن نتغلب على الإرهاب ونتجاوز المحنة.

(تصفيق)

وما ينبغي التذكير به أيضا هو التنويه بالمقاومة المعنوية لشعبنا والتي كانت حاسمة في كسب المعركة ضد الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار للبلاد، ولن ننهي كلامنا في هذا المجال دون التنويه بمستوى التكامل والتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني، وبجهود السيد الوزير الأول وكافة أعضاء طاقمه الوزاري وما بذلوه طيلة الفترة من خلال تعاونهم المخلص مع هيئتنا، وإنما لنقدر كبير التقدير تنقلاتهم لكافة ولايات الوطن، وتفقدتهم لواقع التنمية واتصالهم المباشر مع المواطنين. إنها حقاً سنة حميدة لربط الصلة مع المجتمع المدني ومع الشعب، أملنا كبير في أن تتواصل هذه السنة لأن من شأن استمرارها تقوية الصلة وتعزيز اللحمة ما بين الحاكم والمحكوم في بلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة، هكذا، لا شك أنكم تلاحظون أن هذه الدورة لن تكون بيضاء كما حاول ويحاول البعض وصفها ولن يكون أعضاء البرلمان فيها قليلي أو عديمي النشاط أثناءها، سواء على الصعيد التشريعي أو البرلماني أو على صعيد التحرك السياسي، ففي كافة هذه المجالات سيكون أعضاء مجلس الأمة حاضرين وفاعلين ومؤثرين في الساحة.

وفي الختام أتمنى التوفيق للجميع، شكرا لكم على كرم الإصغاء.

والآن - إذا سمحتم - سنوقف الجلسة لمدة خمس دقائق، راجيا من السيدات والسادة أعضاء المجلس البقاء في أماكنهم،

لإثبات عضوية السيد عمار طيب، عن ولاية سيدي بلعباس، عضوا جديدا بمجلس الأمة بعنوان المنتخبين. وبعد الاطلاع على إعلان المجلس الدستوري رقم 01/أ.م.د/14، المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 10 فبراير سنة 2014، المتضمن نتائج الانتخاب الجزئي الذي جرى يوم السبت 08 فبراير سنة 2014، بولاية سيدي بلعباس، لاستخلاف عضو منتخب في مجلس الأمة، وأسفر عن انتخاب السيد عمار طيب، خلفا للسيد إبراهيم بوتخيل، عضو مجلس الأمة، عن ولاية سيدي بلعباس، الذي شغر مقعده بسبب انتخابه عضوا بالمجلس الدستوري.

تصرح لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، لمجلس الأمة، بإثبات عضوية السيد عمار طيب، في مجلس الأمة، عن ولاية سيدي بلعباس. ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي، هو تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، حول إثبات عضوية السيد عمار طيب، في مجلس الأمة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة.

أعرض عليكم مضمون التقرير للتصويت:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.
إذن، أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالإجماع على مضمون تقرير إثبات عضوية السيد عمار طيب بمجلسنا.

أنتهز هذه الفرصة، وأطلب منه الوقوف ليتعرف عليه الجميع.
(تصفيق)

السيد الرئيس: نهني السيد عمار طيب، ونسعد بوجوده معنا، ونتمنى له التوفيق في مهامه ضمن صفوفنا دعما لهيئتنا.

شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار تماما

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 04 جمادى الأولى 1435
الموافق 06 مارس 2014

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587